

واقع التجارة الخارجية في الجزائر و تأثيرها بأسعار الصرف - دراسة تحليلية -

The reality of foreign trade in Algeria and its impact on exchange rates An analytical study

مرعوش اكرام
Merraouche ikram
جامعة باتنة 01_الجزائر

Ikrame.merraouche@univ-batna.dz

* بحري أميرة
Bahri amira
جامعة باتنة 01_الجزائر

amira.bahri@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/26

تاريخ الاستلام: 2021/05/06

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة واقع التجارة الخارجية السنوات الأخيرة في ظل الانفتاح التجاري و سعي الجزائر نحو تنوع صادراتها و التقليل من فاتورة وارداتها و تنشيط باقي القطاعات المنتجة ، و أيضا معرفة مدى تأثير التجارة الخارجية بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري وقد توصلت الدراسة الى أن الاتحاد الاوروي هو الشريك الأساسي للجزائر من حيث الواردات و بالتالي تكون اغلب فاتورة الواردات مسعرة بالاورو ، و منه نستنتج ان تغير سعر صرف الدينار اتجاه الدولار و الاورو لا يؤثر بشكل كبير على التجارة الخارجية ، بل تغير سعر صرف العملات الرئيسية فيم بينها هو الذي يؤثر سلبا على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الصادرات ، الواردات ، سعر الصرف

تصنيف JEL : F4 .F31.N7

Abstract

This study aims to know the reality of foreign trade in recent years in light of trade openness and Algeria's endeavor to diversify its exports, reduce its import bill and revitalize the rest of the productive sectors, and also to know the extent to which foreign trade is affected by changes in the Algerian dinar exchange rate.

The study found that the European Union is the main partner of Algeria in terms of imports .Therefore, most of the import bill is priced in Euros. From this, we conclude that the change in the exchange rate of the dinar towards the dollar and the euro does not significantly affect the foreign trade. Rather, the change in the exchange rate of the main currencies, among them, is the one that negatively affects the foreign trade sector in Algeria

Key words: foreign trade, exports, imports, exchange rate

JEL classification codes: F4 .F31.N7.

1. مقدمة:

تحتل التجارة الخارجية مكانة مهمة في دائرة النشاط الاقتصادي، لما لها من علاقة وطيدة مع جميع المتغيرات، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، فهي تساهم مع نظيرتها من القطاعات الأخرى في زيادة الدخل الوطني من أجل رفع مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية لأي بلد، وبالتالي فهي قناة لتصريف الفائض من الإنتاج الوطني ومصدر للعملة الصعبة، حيث يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الذي تستعمل فيه مختلف العملات الدولية لتسوية الصفقات المبرمة مع العالم الخارجي، وقد عرفت في الآونة الأخيرة بعض العملات الدولية خاصة الدولار والأورو اضطرابات حادة، وهذا ما أثر بشكل ملحوظ على الاقتصاد الجزائري، خاصة قطاع التجارة الخارجية والميزان التجاري، بسبب العلاقة الوثيقة بين قطاع التجارة الخارجية مع هاتين العملتين، إذ تتم معظم صادرات الجزائر بالدولار، وتستعمل الأورو في تسديد وارداتها، كون مصدر معظمها من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يجعل الجزائر تتعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف هاتين العملتين.

إشكالية الدراسة:

مما سبق نطرح التساؤل التالي

ماهو واقع التجارة الخارجية في الجزائر و كيف تتأثر هاته الاخيرة بتغيرات سعر

الصرف؟

هذا التساؤل يطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

■ ماهو مفهوم التجارة الخارجية؟

■ ماهي أهميتها؟

■ ماهي اهم القطاعات المستوردة و المصدرة في الجزائر ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية حيث تضمن المحور الأول الاطار النظري للدراسة في حين المحور الثاني تناول واقع التجارة الخارجية في الجزائر خلال السنوات الاخيرة، أما المحور الثالث والأخير فخصص لدراسة علاقة التجارة الخارجية بسعر الصرف

فرضيات الدراسة :

للإجابة على الاشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية تم وضع فرضيتين اساسيتين :

■ يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المتطورة باستمرار في الجزائر؛

■ هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية في الجزائر و اسعار الصرف.

المنهج المتبع :

في محاولة للإجابة على الاشكالية المطروحة في البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف واقع التجارة الخارجية في الجزائر و تحليل ارتباط التجارة الخارجية بسعر صرف الدينار الجزائري

اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى التعرف الى اهم المنتجات المستوردة و المصدرة في الجزائر و معرفة اهم الشركاء و المتعاملين في جانب الصادرات و الواردات ، كما تهدف الدراسة الى اسقاط الضوء على واقع سعر صرف الدينار مع الدولار و الاورو .

الدراسات السابقة:

■ **دراسة بلقاسم ليندة:** اثار تقلبات اسعار الصرف على التجارة الخارجية-حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1998/2010-، الحقوق و العلوم الانسانية - دراسات اقتصادية-، العدد 24(1) ، جامعة الجلفة ، و قد توصل الباحثة الى انه لا توجد علاقة احصائية بين متغيرات الدراسة (سعر الصرف و الميزان التجاري)، كما توصلت الباحثة ان الميزان التجاري لا يتأثر فقط بسعر الصرف بل هناك عوامل اخرى تتحكم فيه .

■ **دراسة بن يسمينة عزيزة ورزقي ليندة :** تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤشرات خلال الفترة 2000- 2015، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة والمالية، المجلد 05 العدد رقم 01، سنة 2016 ، و توصلت نتائج الدراسة الى ان صادرات الجزائر تعتمد بشكل كلي على البترول و بالتالي تآثر الصادرات بتقلبات اسعار صرف الدولار عللا عكس الاورو .

المحور الاول: الاطار المفاهيمي

1- التجارة الخارجية

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الإكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن ذلك لأن إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية قد لا تمكنها من ذلك ، ومهما يكون ميل أي دولة أن تعيش هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى و بالتالي

فان التجارة الخارجية هي "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل (يونس، 1993، صفحة 12)"

و تعرف ايضا بأنها: "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، او بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة" (العصار، الطبعة الاولى 2000، صفحة 12).

1.1- الفرق بين التجارة الداخلية و الخارجية :

يمكن التفريق بين التجارة الداخلية والخارجية نظرا للفروق التالية:

(عبدالعظيم، 2000، صفحة 13) :

- إختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية ، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط؛
- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسة في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم؛
- التجارة الخارجية تتم مع نظم إقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد؛
- وجود عقبات و موانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية؛
- إختلاف طرق وأساليب التمويل؛
- إختلاف طرق النقل حيث أن 90% من التجارة الخارجية يتم بواسطة النقل البحري وجزء صغير منها يتم عن طريق البر على عكس التجارة الداخلية

2.1- اسباب قيام التجارة الخارجية:

يوجد سببين اساسيين لقيام التجارة بين الدول وهما (عريقات، 2006، صفحة 235) :

- عدم استطاعة اي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث يصعب تلبية احتياجات الدولة كلية من مواردها المحلية خاصة بعد تعدد حاجات الانسان و اختلافها و تباين امكانيات الدول في توفير هذه الحاجيات بجانب تنوع رغبات الأفراد وأذواقهم؛

- المكاسب و المزايا التي تتحقق من قيام التجارة الخارجية؛ حيث تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية، واستيراد السلع ذات الندرة النسبية .

3.1 - أهمية التجارة الخارجية :

- الإستغلال الأمثل للموارد : إذا قامت الدولة بإنتاج عدد كبير من السلع فإنها تستغل الموارد المتاحة لديها بطريقة أقل كفاءة مما لو استخدمتها في إنتاج سمعة معينة تخصص في إنتاجها واستبدال الفائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى (الصوص، 2008، صفحة 11)؛
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي إنتقال رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة (حاتم، الطبعة الثانية، 2005، صفحة 33)؛
- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختيار فيما يخص الاستهلاك (العصار، الطبعة الأولى 2000، صفحة 13)
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب (الصرن، الطبعة الأولى، 2000، صفحة 57)؛
- توفر التجارة الخارجية درجة منافسة أكبر بين المنتجين، وهو ما يمكن أن يساعد في خفض الإحتكار في توفير السلع سواء للمنتجين أو المستهلكين، كما أن زيادة درجة المنافسة تقود إلى ضرورة العمل على توفير السلعة بتكلفة أدنى ونوعية أفضل، وسعر أقل (خلف، الطبعة الأولى، 2010، صفحة 152)

2- سعر الصرف :

1.2- مفهومه:

هو عبارة عن كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (العبيدي و المشهداني، 2013، صفحة 54)

وايضا هو عبارة عن المعدل الذي يجري على اساسه تبادل عملة معينة بعملة أخرى ، والتي في الغالب تكون مربوطة بسعر قياس موحد (عبداللطيف، 2017، صفحة 45)

ويعرف ايضا بانه "سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، بإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنًا لها، ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم" (البخاري، 2010، صفحة 120)

2.2- أشكال سعر الصرف

- **سعر الصرف الإسمي:** يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية (العباس، العدد 23، 2003، صفحة 3) ؛
- **سعر الصرف الحقيقي :** يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلعة المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة، أو هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية، وبالتالي يعد مؤشرا مناسباً يقيس لنا التنافسية الدولية (عبدالحسن، الطبعة الاولى، 2011، صفحة 27) ؛
- **سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ؛
- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية؛
- **سعر الصرف التوازني:** يكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات في أي بلد (العباس، العدد 23، 2003، صفحة 7).

المحور الثاني : واقع التجارة الخارجية في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالثروات الطبيعية و المعادن النفيسة ، كما تمتاز الجزائر بشساعة مساحتها و تنوع تضاريسها هذا ما يخلق تنوعا في المنتجات و المحاصيل و ايضا موقعها الاستراتيجي القريب من البحر الابيض المتوسط كما انها تعتبر بوابة افريقيا و همزة الوصل بين القارتين الاوروبية و الافريقية ، كما تمتاز الجزائر بنسبة السكان في سن النشاط الاقتصادي حيث تبلغ نسبتهم 60.6 % من اجمالي السكان .

كل هذه الامتيازات تجعل الجزائر من الدول التي تمتاز بتجارة دولية واسعة ، لكن هل فعلا تمتاز الجزائر بنشاط تجاري واسع هذا ما سيتم التطرق اليه في هذا المحور

1- قيمة الواردات و الصادرات السلعية في الجزائر

لدراسة واقع التجارة الخارجية في الجزائر لابد أولا من معرفة القيمة السلعية لصادرات و واردات الجزائر، خاصة بعد خروج الجزائر من العشرية السوداء و ازدياد حجم النشاط الاقتصادي

و ايضا انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية و خصوصا بعد الارتفاع الملحوظ الذي شهدته اسعار البترول الذي تتأثر به صادرات الجزائر بشكل كبير والجدول الموالي يوضح قيمة الصادرات و الواردات في الجزائر خلال الفترة 2001-2019
الجدول رقم (01) : قيمة الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2001/2019
الوحدة : مليون دولار امريكي

السنوات	قيمة الواردات	قيمة الصادرات
2002	12 009	18 832
2003	13 545	24 653
2004	18 303	32 076
2005	20 356	46 001
2006	21 455	54 612
2007	27 631	60 163
2008	39 474	79 297
2009	39 258	45 193
2010	40 999	57 050
2011	47 219	73 436
2012	50 369	71 865
2013	54 909	65 998
2014	58 618	60 387
2015	51 803	34 795
2016	47 090	29 992
2017	46 053	35 191
2018	46 330	41 797
2019	41 934	35 883

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت، تاريخ الزيارة 06-01-2021، لمعلومات أكثر

[/http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-trade](http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-trade)

نلاحظ من الجدول ان قيمة الصادرات كانت اعلى من نسبة الواردات من سنة 2002 الى غاية سنة 2014 و هذا راجع لارتفاع اسعار البترول ، و ان اغلب الواردات في هذه الفترة كانت من مواد التجهيز و هذا راجع البرامج التنموية التي اطلقتها الحكومة الجزائرية خلال هذه

الفترة (برنامج الانعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو و برنامج توطيد النمو) و ضرورة استيراد مواد التجهيز

اما من سنة 2015 الى غاية 2019 فلاحظ ان فاتورة الاستيراد اعلى من فاتورة التصدير و هذا راجع للازمة التي شهدتها اسعار البترول و الانخفاض المستمر في سعره حيث بلغ سعر البرميل سنة 2015 (50 دولار) مما يخفض في قيمة الصادرات الجزائرية التي تعتمد عليه بشكل كبير و بالتالي حدوث خلل في الميزان التجاري الجزائري

2- اهم المنتجات المستوردة :

في الجدول الموالي سيتم عرض اهم المنتجات المستوردة من طرف الدولة الجزائرية حسب مجموع المنتجات و ذلك خلال الفترة 2010-2018

الجدول رقم (02) : الواردات حسب مجموع المنتجات خلال الفترة 2010-2018
الوحدة: مليون دولار امريكي

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	أهم المتوجات المستوردة
8 573	8 438	8 223	9 314	11 005	9 580	9 022	9 850	6 058	المواد الغذائية
13 872	14 504	14 613	15 881	17 662	17 395	17 423	13 632	12 462	المعدات المخصصة للإنتاج
13 996	14 606	15 915	17 709	19 619	16 678	13 934	16 437	16 117	معدات التجهيز
9 756	8 511	8 338	8 597	10 343	11 199	9 997	7 328	5 836	السلع الاستهلاكية غير الغذائية

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مجموعة من التقارير لوزارة المالية - المديرية العامة للجمارك

الجزائرية - احصائيات التجارة الخارجية)، لمزيدا من المعلومات يرجى زيارة الموقع:

<https://www.douane.gov.dz/spip.php?article237>

بالنسبة لاهم المواد المستوردة في الجزائر فنجد معدات التجهيز تحتل دوما المركز الاول من

اجمالي الواردات كما هو موضح في الجدول اعلاه و تشمل معدات التجهيز كلا من :

السيارات السياحية، السيارات لنقل البضائع، تجهيزات الهواتف، توربينات الغاز و أجزاءها، الاطارات المطاطية الجديدة، مركبات ذات اغراض خاصة، المحارف الميكانيكية و رافعات الحفر، لوازم الصنابير، جرارات بنصف مقطورة، آلات أوتوماتيكية لمعالجة المعلومات، الات لفرز و غربلة و طحن الأرض و أجزاءها .

اما في المرتبة الثانية فنجد المعدات المخصصة للإنتاج ؛ و تشمل هذه المجموعة كلا من :

قضبان من الحديد و الصلب، المازوت، منتجات المعادن من الحديد و الصلب ، الاوراق و الكرتون، انايب و مواسير والمقاطع من الحديد، بوليمرات الاثلين .
و نجد المواد الغذائية تحتل المرتبة الثالثة في واردات الجزائر خلال الفترة من 2010- 2018 وفيمايلي أهم المنتجات الغذائية المستوردة من طرف الجزائر : القمح ، الحليب المجفف ، السكر ،الذرى، زيت الصوجا ، بن غير محمص
اما بالنسبة للسلع الاستهلاكية غير الغذائية فتضم كلا من الادوية و منتجات صيدلانية غير الأدوية

3- هيكل الصادرات:

1.3- نسبة الصادرات من المحروقات و خارج المحروقات

فيم يلي سيتم عرض هيكل الصادرات الجزائرية خلال السنوات الاخيرة

الجدول رقم (03): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات		قطاع المحروقات	خارج قطاع المحروقات
2010	النسبة %	97.20%	2.80%
	القيمة	56143	1619
2011	النسبة %	97.10%	2.90%
	القيمة	71662	2140
2012	النسبة %	97.18%	2.82%
	القيمة	70571	2048
2013	النسبة %	96.72%	3.28%
	القيمة	63662	2161
2014	النسبة %	95.41%	4.59%
	القيمة	58362	2810
2015	النسبة %	94.54%	5.46%
	القيمة	35724	2063
2016	النسبة %	93.84%	6.16%
	القيمة	28246	1780
2017	النسبة %	94.54%	5.46%
	القيمة	33261	1930
2018	النسبة %	93%	7%

2 925	38 871	القيمة	
7,20%	92,80%	النسبة	2019
2 580	33 243	القيمة	

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مجموعة من التقارير لوزارة المالية -المديرية العامة للجمارك الجزائرية- (احصائيات التجارة الخارجية)، لمزيدا من المعلومات يرجى زيارة الموقع:

<https://www.douane.gov.dz/spip.php?article237>

من ملاحظة الجدول نجد ان صادرات الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير حيث نجد ان نسبة قطاع المحروقات دوما هي فوق 93% من اجمالي الصادرات ، حتى انها بلغت نسبة 97 % خلال السنوات 2010-2011-2012 على التوالي ، وبالرغم من الجهود المبذولة و كل الدراسات التي تدعو الى تنويع الاقتصاد الجزائري و عدم الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات باعتباره قطاع غير ثابت يخضع لقانون العرض و الطلب العالمي و محاولة الجزائر تنشيط القطاعين الزراعي و الصناعي الا ان مساهمتها في الصادرات لازالت ضئيلة حيث ارتفعت نسبة الصادرات خارج المحروقات من 2 % خلال سنتي 2010 و 2011 الى 7% سنتي 2018-2019 ، و هي تعتبر نسبة جد صغيرة نظرا للإمكانيات التي تمتلكها الجزائر

2.3- اهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات

الجدول رقم (04): اهم المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات

الوحدة: مليون دولار

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
407	373	349	327	235	323	402	315	355	315	السلع الغذائية
	38338	33261	28221	32699	60304	62304	69804	71427	55527	الطاقة و مواد التشحيم
95	92	73	84	106	109	109	168	161	94	المواد الخام
1 956	2242	1410	1321	1597	2121	1458	1527	1496	1056	نصف المواد
0.25	0.3	0.29	-	1	2	-	1	-	1	سلع المعدات الزراعية
82	90	78	54	19	16	28	32	35	30	سلع المعدات الصناعية
36	33	20	19	11	11	17	19	15	30	السلع الاستهلاكية غ الغذائية

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير و ترقية الاستثمار

<http://andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات الا انها لم تتعدى 4% حسب احصائيات التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية خلال الفترة 200-2009، و قد انخفضت الى 2.9% خلال الفترة 2012-2015 بسبب تراجع بعض المؤسسات عن التصدير (خولة، 2017، صفحة 352)

مجموعة المواد التي يتم تصديرها خارج المحروقات تشمل اساسا :

- المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة 5.45% من الحجم الاجمالي للصادرات، أي ما يعادل 2.24 مليار دولار أمريكي.

و فيم يلي أهم المواد نصف المصنعة او نصف المواد التي تصدرها الجزائر : المذيبات النفثا (زيوت من تقطير قطران الفحم) ، غاز الامونيا ، الاسمدة ، الزجاج المسطح والمبلل ، الميثانول ، الحديد المنصهر الخام غير المسبك ، البنزين.....

- المواد الغذائية بحصة 0.91% أي بقيمة 373 مليون دولار أمريكي ، و تشمل السكر ، التمر ، المياه المعدنية و الغازية ، الخروب و بذور الخروب ، معكرونة غذائية ، دبس السكر ، الكسكس ، السمن الخ

- سلع المعدات الصناعية بحصة 0.22% أي بقيمة 90 مليون دولار أمريكي و تضم الات الغسيل ، سفن الرحلات البحرية و السفن السياحية ، نفايات و خردات البطاريات ،..... الخ

- المواد الخام و السلع الإستهلاكية غير الغذائية بحصص تقدر على التوالي ب 0.22% و 0.08% و تضم : فوسفات الكالسيوم الطبيعي ، بقايا ومخلفات الورق ، الفلين الطبيعي الخام ، بغض من الادوية، مواد التغليف من البلاستيك ، حفاظات أطفال..... الخ

4- الميزان التجاري :

خلال دراسة الميزان التجاري خلال العشر سنوات الاخيرة ، نجد ان الميزان التجاري اتسم بالاجباب و تحقيق فائض خلال السنوات من 2010-2015 و هذا راجع الى البجوحة الاقتصادية التي كانت ان ذاك و هي نتيجة لارتفاع اسعار البترول في الاسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل 109 دولار للبرميل سنة 2012 على سبيل المثال؛ و باعتبار ان الجزائر دولة ريعية بامتياز و اغلب صادراتها من المحروقات كما تطرقنا سابقا فهي تتأثر باسعار البترول ،وعند حدوث الازمة و انخفاض اسعار البترول بداية من سنة 2014 ؛حيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام 100 دولار سنة 2014 الى 53.07 دولار سنة 2015اي بانخفاض قدر ب 47% (عبدالوافي، 2018، صفحة 14)

فلاحظ ان الميزان التجاري قد عانى من عجز منذ سنة 2015 الى غاية سنة 2019

و الجدول الموالي يوضح قيمة الميزان التجاري في الفترة المدروسة

الجدول رقم (05): حجم الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الميزان التجاري	16 858	26 242	21 490	9 946	4 306
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الميزان التجاري	-17 034	-17 063	-10 868	-4 533	-6 111

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على المعطيات السابقة

إن الاعتماد الشبه كلي للاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية يجعل من الميزان

التجاري الجزائري رهينا بالتطورات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية

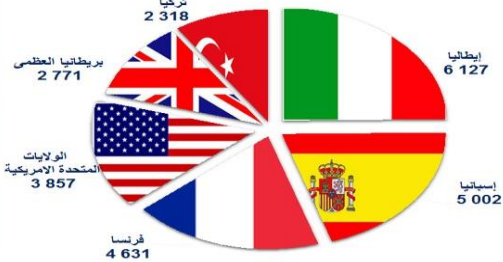
5- اهم الشركاء في الصادرات لسنتي 2018/2019

الشكل رقم (01): اهم الشركاء في عملية التصدير لسنة 2018

الحجم بالمليون دولار

بلد الاستيراد	الحجم	النسبة %	النسبة %
إيطاليا	6 127	14,88%	8,69
إسبانيا	5 002	12,15%	21,73
فرنسا	4 631	11,25%	4,37
الولايات المتحدة	3 857	9,37%	11,06
الولايات المتحدة الأمريكية	2 771	6,73%	72,33
تركيا	2 318	5,63%	25,98
هولندا	2 250	5,47%	18,05
الجزائر	2 248	5,46%	5,49
الهند	1 622	3,94%	85,8
الصين	1 311	3,18%	89,18
جمهورية كوريا	1 264	3,07%	41,55
بلجيكا	1 225	2,98%	32,86
البرتغال	1 111	2,70%	16,09
تونس	952	2,31%	26,26
المغرب	653	1,59%	45,76
المجموع الفرعي	37 342	90,71%	
المجموع	41 168	100	

المصدر: المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك.
نتائج مؤقتة



Source : <http://andi.dz/index.php/ar/statistique>

بالنسبة لسنة 2018، يتمثل أهم ست (06) زبائن الجزائر في: إيطاليا (6.13 مليار دولار أمريكي)، إسبانيا (5 مليار دولار أمريكي)، فرنسا (4.63 مليار دولار أمريكي)، الولايات المتحدة الأمريكية (3.85 مليار دولار أمريكي)، بريطانيا (2.77 مليار دولار أمريكي) و تركيا (2.31 مليار دولار أمريكي).

اما بالنسبة لسنة 2019 فأهم خمس زبائن الذين يمثلون حوالي 50% من زبائن الجزائر في الصادرات فهم : فرنسا (5.03 مليار دولار امريكي) أي بنسبة 14 % لتليها إيطاليا (4.62 مليار دولار امريكي) بنسبة 12.9 %، ثم اسبانيا (3.99 مليار دولار امريكي)

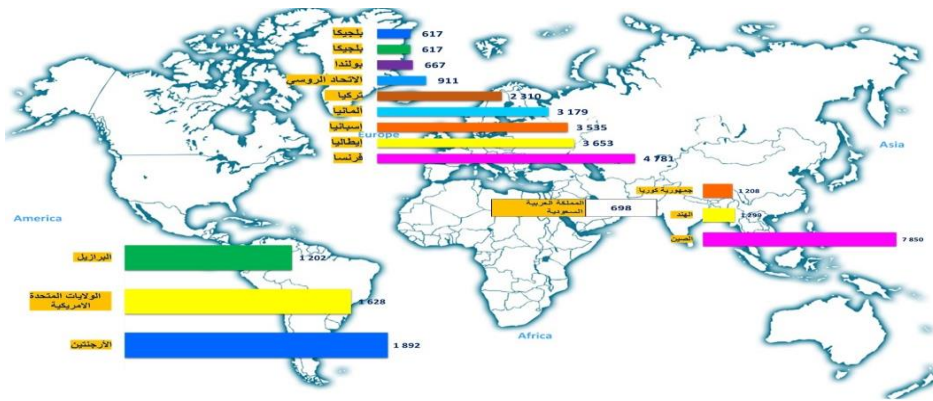
بنسبة 11.15%، ثم بريطانيا العظمى (2.29 مليار دولار أمريكي) بنسبة 6.42% و
اخيرا تركيا (2.24 مليار دولار) بنسبة بلغت 6.27%
نلاحظ ان كلا من فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، بريطانيا، تركيا ، و الولايات المتحدة الامريكية هي
اهم الدول التي تتعامل مع الجزائر في مجال التصدير .

6- اهم الشركاء في الواردات

بالنسبة للموردين الرئيسيين، تحتل الصين المرتبة الأولى بـ 16.99 %، تليها فرنسا وإيطاليا
بحصص تصل نسبها على التوالي 10.35% و 7.91% من إجمالي الواردات الجزائر خلال
سنة 2018

نلاحظ ان كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي و الاتحاد الأوروبي تستحوذ على أكبر
حصة في مجال التعاملات و التي تقدر على التوالي بنسبة 58.3% من وارداتنا
و 74.34% من صادراتنا

الشكل رقم (02): اهم الشركاء في الواردات خلال سنة 2018



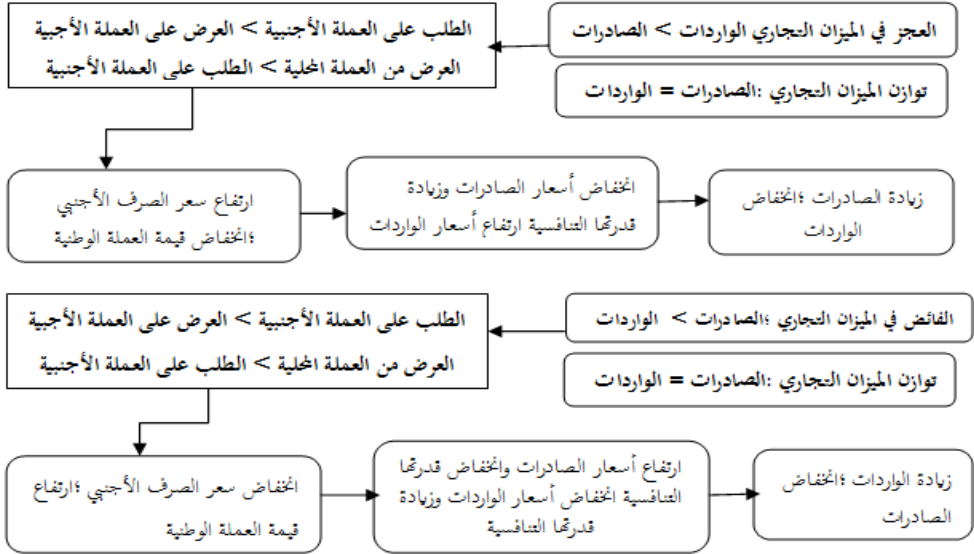
Source : <http://andi.dz/index.php/ar/statistique>

المحور الثالث : علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية

يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما
يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفي سعر
الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية
بالنسبة للمقيمين.

ولتوضيح أكثر العلاقة بين السعر الصرف و التجارة الخارجية يتم الاستعانة بالشكل الموالي :

الشكل رقم (03) : العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 320.

1- تأثير سعر الصرف على الواردات :

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي. أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام (دوحة، 2015، صفحة 130) .

2- تأثير سعر الصرف على الصادرات :

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين ، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبا أو إيجابيا، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية

واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج و حجم تجارة أقل (فرحان، 2009، صفحة 7)

3- متوسط سعر الصرف

الجدول رقم (06): متوسط سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

نسبة الصرف المتوسطي دج/ دولار امريكي	نسبة الصرف المتوسطي دج / اليورو	السنوات
77,2647	69,2002	2001
79,6850	75,3573	2002
77,3683	87,4644	2003
72,0653	89,6425	2004
73,3669	91,3211	2005
72,6459	91,2447	2006
69,3644	95,0012	2007
64,5810	94,8548	2008
72,6467	101,2979	2009
74,3199	103,4953	2010
72,8537	102,2154	2011
77,5519	102,1627	2012
79,3809	105,4374	2013
80,56	106,91	2014
100,46	111,44	2015
109,47	121,18	2016
110.96	125.32	2017
116.62	137.69	2018
118.02	132.87	2019

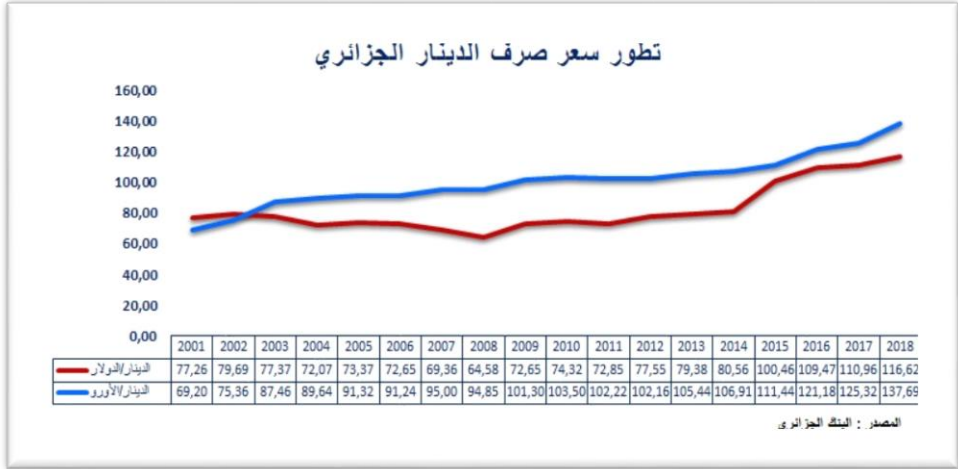
المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi

<http://andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

انخفضت قيمة متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 5.10%. وبلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ب 116.62 دولار/الدينار في عام 2018 مقابل 110.96 دولار/الدينار في عام 2017.

إنخفض متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو بنسبة 9.87 % في عام 2018 مقارنة مع عام 2017، إجتاز من 125.32 أورو/دينار في عام 2017 مقابل 137.69 أورو/دينار في عام 2018.

الشكل رقم (04): سعر الصرف في الجزائر



يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاديات المحلية والاقتصاديات الدولية، لذلك فإن التغير الذي تعرفه أسعار الصرف من شأنها أن تنعكس على المؤشرات الاقتصادية للدول ذات العلاقة، خاصة تلك التي تستعمل عملات خارجية في معاملاتها الخارجية، ومن ثم فإن التقلبات التي تعرفها أسواق الصرف الدولية من شأنها أن تؤثر على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وبالخصوص على قطاع التجارة والذي نعبر عنه بالميزان التجاري، حيث يتأثر الميزان الجزائري من ناحية الواردات بالاورو نتيجة لان اغلب الواردات من الاتحاد الاوروي ، ومن ناحية الصادرات بالدولار.

وعند تحليل واقع صادرات و واردات الجزائر و ربطها بتغير اسعار الصرف الدينار الجزائري مع الدولار و الاورو نجد ان صادرات الجزائر تتأثر بتغيرات سعر الدولار اكثر و ذلك لارتباط الصادرات بالمحروقات و تسعير البترول بالدولار الامريكي و لكن عموما من ملاحظة الشكل رقم 04 نجد متوسط سعر صرف الدينار بالدولار امتاز بنوع من الاستقرار خلال السنوات من 2001-2013 و بالتالي ليس لها تأثير كبير على التجارة الخارجية

اما ما يؤثر فعلا فهو تغير سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو من خلال التأثير على عائدات المحروقات وهذا ما يؤثر سلبا على قيمة الاحتياطات ويؤدي إلى تأكلها، حيث كلما انخفض سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو انخفضت القدرة الشرائية لعائدات المحروقات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الواردات خاصة تلك المسعرة بالأورو لكثرة التعامل مع الاتحاد الاوروي اكثر من 50 % من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي والمسعرة بالأورو، هذا ما يجعل الميزان التجاري يحقق خسارة غير مباشرة من جهتين، فمن جهة يتم تصدير (بيع) المحروقات بسعر منخفض ومن جهة أخرى يتم الاستيراد بسعر مرتفع.

الخاتمة :

تعتبر التجارة الخارجية احدى الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني لجميع بلدان العالم سواء المتقدمة منها او النامية، ويطلق على عملية التبادل الدولي للسلع والخدمات مصطلح التجارة الخارجية او الدولية ،وهي تختص بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية . كما يعتبر سعر الصرف من اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على فعالية التجارة الخارجية بصفة خاصة، وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة عمى تحقيق توازن الاقتصاد الكمي، فهو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم وبعد دراسة و تحليل الموضوع كانت نتائج اختبار الفرضيات كاتالي:

رفض الفرضية الاولى " يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المتطورة باستمرار في الجزائر" حيث لايزال قطاع التجارة يعتمد على قطاع المحروقات منذ القرن الماضي، قبول الفرضية الثانية" هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية في الجزائر و اسعار الصرف" اما بالنسبة لنتائج الدراسة يكن جمعها فيما يلي :

- عرف الميزان التجاري الجزائري فائض طيلة السنوات من 2010 الى 2014 إلا أنه لا يعكس وضعية الاقتصاد الوطني الجيدة ، حيث وبمجرد اختيار اسعار المحروقات في السوق العالمي عانى الميزان التجاري الجزائري من عجز طيلة السنوات من 2015 الى 2019،
- لا يؤثر تغير سعر صرف الدينار بالنسبة لباقي العملات كثيرا على وضعية التجارة الخارجية ؛بل تتأثر بصعود او نزول سعر صرف العملات الاجنبية (الدولار - الاورو) فيما بينها ، حيث تتأثر الصادرات الجزائرية الذي تعتمد بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات التي تسعر بالدولار الأمريكي، فلو حولنا قيمة الصادرات من قطاع المحروقات إلى الأورو سنلاحظ انخفاض

قيمتها بنفس وتيرة تراجع سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو ونفس الملاحظة بالنسبة للاحتياطات النقدية فعند تقييمهما بالأورو نلاحظ تدهور قيمتها بنفس وتيرة تدهور سعر صرف الدولار؛

■ أما بالنسبة للواردات وفي ظل ارتفاع فاتورة الواردات والتي تتميز بتركيزها المكاني حيث أن حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي والمسعرة بالأورو، وهذا ما جعل من الجزائر تتعرض لمخاطر تقلبات الصرف وخاصة انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي، مما يجعلها تتكبد خسائر معتبرة في رصيد ميزانها التجاري،

■ على مستوى التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري، وجدنا أنه كان ولا زال الاتحاد الأوروبي الشريك الأول والأساسي للجزائر سواء في جانب الصادرات أو الواردات، أما عن التبادل التجاري الجزائري العربي كان ضعيف جدا؛

■ على مستوى التركيبة السلعية للصادرات والواردات، وجدنا أنه لم يحدث أي تغير ملحوظ في البنية السلعية للصادرات والواردات، رغم مجموع التغيرات في أدوات السياسة التجارية الخارجية، أي أنه ظل قطاع المحروقات هو المهيمن على التركيبة السلعية للصادرات، وبقيت السلع استهلاكية خاصة الغذائية، التجهيز والمنتجات النصف مصنعة تحتل المراتب الأولى في قائمة التركيبة السلعية للواردات.

و توصي الدراسة بـ:

- انشاء مناطق حرة و مدن صناعية وخفض الرسوم الجمركية.
- تشجيع الاستثمار الاجنبي و المحلي في القطاع الزراعي والصناعي وبالتالي التقليل من فاتورة الواردات؛
- توسيع التبادل الاقليمي والدولي مع باقي دول العالم خاصة العربية و القريبة منها بعيدا عن الاتحاد الاوروي؛
- العمل على خلق احتياطي نقدي متنوع العملات .

قائمة المراجع :

1. احمد عبداللطيف. (2017). تقلبات سعر صرف الدولار. القاهرة: دار التعليم العالي.
2. بلقاسم العباس. (نوفمبر، العدد 23، 2003). سياسات اسعار الصرف. سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، صفحة 3.
3. حربي محمد موسى عريقات.(2006).مبادئ الاقتصاد/التحليل الكلي-. عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.
4. حمدي عبدالمعظم. (2000). اقتصاديات التجارة الدولية. عمان: دار النهضة للطباعة والنشر.
5. رشاد العصار. (الطبعة الأولى 2000). التجارة الخارجية . عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع .
6. رعد حسن الصرن. (الطبعة الأولى، 2000). أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: من الميزة المطلقة الى العولمة الى الحرية و الرفاهية الاقتصادية. دمشق : دار الرضا للنشر .
7. سامي غفيف حاتم. (الطبعة الثانية، 2005). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و في التجارة الدولية ، قضايا معاصرة في التجارة الدولية . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية .
8. سعدون حسين فرحان. (العدد 31، 2009). أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة"دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل انتاج و تجارة مختلفة". مجلة تنمية الرفاهية ، صفحة 7.
9. سلمى دوحه. (2015). اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر. اطروحة دكتوراه lmd، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة بسكرة.
10. عبد الحسين جليل عبدالحسن. (الطبعة الأولى، 2011). سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية . عمان : دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
11. عبد الله العبيدي، و فرحان المشهداني. (2013). النقود والمصارف . عمان: دار الايام.
12. عيساوي سهام، حوحو فطوم، بن دادة خولة. (جوان، 2017). سياسية التنوع الاقتصادي في الجزائر . مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية ، صفحة 352.
13. فليح حسن خلف.(الطبعة الأولى، 2010).العولمة الاقتصادية. عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
14. قط سليم، بولويز عبد الوافي. (ديسمبر، 2018). الاقتصاد الجزائري بين واقع الريع و استراتيجية التنوع. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية ، صفحة 14.
15. لخلو موسى البخاري. (2010). سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية . بيروت: مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع .
16. مجدي محمود شهاب. (1998). أساسيات الاقتصاد الدولي. القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر.
17. محمود يونس. (1993). أساسيات التجارة الخارجية. القاهرة: الدار الجامعية للطباعة و النشر.
18. نداء محمد الصوص. (2008). التجارة الخارجية. عمان: مكتبة التجمع العربي.